نميري : خطط جديدة

السودان

جنوب السودان واحتمال عودة الحرب الأهلية

المجاعة تهدد الجنوب والحاكم يواصل عمليات النهب الازمات تقصم ظهر النظام وتدفعه الى تشغير الهاوية

في تقرير خاص من السودان أشارت الصحف يوم السبت الماضي الى اضطرابات جدية تهدد بعودة الاوضاع في الاقليم الجنوبي الى ما كانت عليه قبل اتفاقية أديس ابابا في آذار ١٩٧٢ حيث توقفت الحرب الاهلية التي استمرت سبعة عشر عاما.

وهكذا اضطر جعفر نميري للذهاب بنفسه الى الاقليم الجنوبي حيث عقد هناك اجتماعين الاول مع رئيس وأعضاء الحكومة الاقليمية وثلاه الاجتماع الثاني مع رئيس واعضاء « مجلس الشعب » في الاقليم ، وكان من المنتظر أن تناقش في هذا الاجتماع الاتهامات الموجهة من قبل « مجلس الشعب » الى رئيس حكومة الاقليم اللواء جوزيف لاغو ، حيث انهم الاخير بمصادرة « ١٤٥ » مليون دولار وصلت كتبرعات من الخليج لدعم مالية الاقليم . الا ان النميري تفاءل عن هذا الموضوع بشكل تام وجعل من هجومه على احد وزراء الاقليم « صموئيل آرو » محورا للاجتماع حيث وصف الاخير بالعمل ضد الوحدة الوطنية ، وقد كشف نميري لاعضاء المجلس خطابا بخط يد « صموئيل آرو » موجها الى الصادق المهدي يدعوه الى تنسيق الجهود والعودة بالاحزاب الى ما كانت عليه سابقا .

هذا مما افسح في المجال امام اللواء لاغو حاكم الاقليم لتصفية خصومه فبعد أن تم اعتقال الوزير آرو، أصدر النميري مرسوما باعفاء « كلابنت مبورو » رئيس « مجلس الشعب » الاقليمي من منصبه ومن عضوية المكتب السياسي ليلحق بالدكتور « وول » وزير التجارة في الاقليم و « جوزيف ادهو » عضو المكتب السياسي حيث سبق وأن عفاهما النميري قبل فترة ، بعد ذلك اجريت تغييرات عديدة على الصعيدين الاداري والعسكري حيث تم نقل عدد كبير من الضباط والجنود الجنوبيين الى الشمال والعكس بالعكس .

ومهما يكن من أمر فان هذه الاحداث والاجراءات لم تكن لأسباب وليدة ساعتها وانما تأتي متواصلة مع كل ما سبقها وأدى اليها ، فقد كانت الاحتجاجات مباشرة ومتعددة عبرت عن نفسها بعدة أشكال نذكر منها المنشورات التي وزعت في عاصمة الاقليم « جوبا » بكثرة والتي كانت شاجبة للنقلات ومطالبة باعادة الذين أبعدوا الى الشمال كما هددت بالعودة الى الادغال وشن حرب مرة أخرى ، ونعتبر بادرة المنشورات هذه الاولى من نوعها بعد اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ والتي أنهت الحرب الاهلية في الجنوب .

شبح المجاعة

هذا ويذكر أن شبح مجاعة يخيم الآن على الاقليم الجنوبي بسبب نقص بعض السلع الضرورية وانعدام الكثير منها برافقه ارتفاع بالغ في الاسعار خاصة مادتي الخبز والذرة حيث يعتمد عليهما السكان كغذاء رئيسي، كما وان مدينة جوبا تعيش منذ ثلاثة اشهر في ظلام وذلك لعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الطاقة وأدت أزمة المواد البترولية الى شلل في حركة النقل داخل المدينة وفي الاطراف .

ومما زاد الطين بلة واصاب المواطنين بارباك اقتصادي متزايد هو عجز حكومة الاقليم عن دفع مرتبات الموظفين برغم وصول الاموال من الخرطوم .

اسلوب النهب هو السائد

ان اسلوب النهب هو واحد من سنات عديدة تميز بها نظام النميري وأركانه وباخذ هذا الاسلوب وجهه العلني بقانون رقم ٥٣ لعام ١٩٧٤ حيث تفرض اشتراكات اجبارية على كل العاملين والموظفين في الدولة لكي تحول الاموال المستحصلة الى خزينة ما يسمى بـ « الاتحاد الاشتراكي » لكي تصرف على نشاطاته وروابه وامسازات الكوادر فيه وبعتبر « الاتحاد الاشتراكي » واحدا من مجموعة « حيتان » النظام التي اخذت على عاتقها ابتلاع أموال الشعب السوداني وكمثال على ذلك فقد بلغت نفقات الدولة على الاتحاد ما قيمته ٧٩ مليون جنيه استرليني في حين كانت حصة الخدمات العامة لذلك العام لا تساوي غير ٥٠ مليونا فقط . ونحن اذ نذكر بعض مظاهر النهب هذه ، لسنا بصدد احصائها وانما لنؤكد بان مصادرة حاكم الجنوب لـ ١٫٥ مليون دولار لحسابه الخاص لم تكن جديدة عليه ولا على أركان النظام الآخرين حتى الذين يعارضون النظام من هؤلاء ، حيث ان صموئيل آرو نفسه والذي اشرنا الى رسالته الموجهة للمهدي والتي تكشف تعارضه مع النظام ، يشهد له « بنك الوحدة » بمدينة جوبا بكل مبالغ الاعانات التي صادرها لحسابه الخاص عندما كان رئيس المجلس التنفيذي العالي .

على ان صفقة الـ ١٤٥ مليون هذه استخدمها الجنوبيون اعضاء « مجلس الشعب » كوسيلة لرفعوا من خلالها ونبرة سخطهم على حاكم الاقليم من جهة ومن جهة اخرى اعادة اعلان رفضهم لسياسة التقارب والتأييد للنظام المصري وما يسمى بمشروع التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان هذا المشروع الذي قوبل بمذكرة رفض من قبل نواب الجنوب في « مجلس الشعب » السوداني .

وبصب في نفس الاتجاه اعتراض الصادق المهدي لتأييد المبادرات الخيانية لنظام السادات بعد زيارة السادات للقدس المحتلة في تشرين الثاني ١٩٧٧ والتي انتهت باستقالة المهدي من عضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني والذي نبوأه بعد صلحه مع النميري .

وعلى أية حال فان معارضة المهدي وحزبه والنواب الجنوبين في مجلسي الاقليم والسودان ، لا تدخل في باب الدفاع عن القضية الفلسطينية أو الوقوف ضد معاهدة كامب ديفيد ولا من أجل مصالح الشعب او استقلال الوطن السوداني لأنهم ببساطة لا يمثلون المصالح الطبقية والوطنية للطبقات الشعبية وانما تأتي معاداتهم للنظام المصري نتيجة لجذور تاريخية معروفة على الصعيدين السياسي والاقتصادي . نذكر منها تدخل الجيش المصري الى جانب القوات البريطانية لسحق الحركة المهدية واحتلال السودان . واغتيال الهادي المهدي بواسطة طائرة حربية مصرية اثناء

محاولته الهروب عبر الحدود الاثيوبية على اثر احداث ١٩٧٠ ... وغيرها .

ومن جهة النظام فان اسلوبه في معالجته للاحداث الاخيرة لم يكن ماثلا محسب بل زاد في حدة الازمة وتطورها ، فعلى اثر النقلات في صفوف الضباط التي اشرنا اليها سابقا جاءت حالة الاحتجاج وتوزيع المنشورات لتضع حاكم الاقليم في قلق متزايد حيث فشل في اقناع كبار العسكريين الجنوبيين بان الهدف من النقلات هو « التفاعل والاندماج بين عنصري السودان واتاحة المزيد من التدريبات لهم في الشمال ».

والانكى من ذلك اخذ اللواء لاغو بالتقرب من بعض الوجوه السياسية والتي سبق وان افلست شعبيا مثل الوزير السابق « هاري لوقالي » الذي جعله مساعدا له في ادارة الشؤون السياسية للاقليم ، ولوقالي هذا سبق وان واجه تظاهرات ضده حيث أحرق المتظاهرون بعض الممتلكات العائدة لاسرته عندما كان وزيرا للحكومة في الاقليم ، كان ذلك على أثر الاتفاق بين القاهرة والخرطوم على بعض المشاريع في الجنوب، كما وانهم المتظاهرون باستغلال نفوذه واقامة معاملات تجارية بين الاقليم ودول شرق أفريقيا جنى من ورائها أرباحا طائلة .

وازاء هذا المأزق اضطرت القيادة العسكرية في الخرطوم لارسال بعثة مثلها عدد من كبار الضباط لتبين حقيقة الاوضاع وامتصاص نقمة العسكريين الجنوبيين ، الا ان هؤلاء رفضوا مقابلة البعثة ، كما هددوا بالعودة الى الادغال وتنظيم صفوف « الانانيا » من جديد اذا لم تتخلى القيادة العسكرية عن جميع اجراءاتها الاخيرة .

ويبدو ان الاحداث تؤكد يوما بعد يوم بان البساط قد سحب من تحت أقدام النظام وان اركانه غير قادرين على موازنة انفسهم مما يجعلهم عاجزين عن موازنة شؤون البلد وبالتالي فانهم ينتظرون ما لا يحسدوا عليه.

■

السودان

ارتفاع اسعار المواد الغذائية وانخفاض مستوى المعيشة

الحزب الشيوعي السوداني يدعو لاتخاذ مواقف حازمة ضد سياسة النظام

ما تزال الوضع السوداني ، رغم الهدوء النسبي والانحسار النطي لموجة التظاهرات ، يتميز في حالة من التوتر الشديد ، وهو ما انعكس في البيانات الصادرة عن النقابات والاتحادات والاحزاب السودانية وتعود مسؤولية هذا التوتر الى استمرار السياسة الاقتصادية التي ينهجها النظام والتي ادت الى تفاقم أزمة الغلاء وارتفاع الاسعار وفقدان المواد الغذائية الاساسية والارتفاع الهائل في كلفة المواصلات والشحن.

وتقول مصادر مطلعة ان الزيادة في سعر السكر التي بلغت من ١٢ الى ١٦ قرشا سودانيا للرطل الواحد انعكست على اسعار السلع المحلية الضرورية كالذرة والخبز واللحوم والخضراوات والاقمشة الشعبية وتكاليف البناء ووسائل النقل والترحيل .

لقد كانت حصيلة سنوات عشر من حكم النميري التخبط وفقدان الاتجاه الذي صاحب تحديد الاجور . وفي حين لم يزد معاش الجندي عن ٥٨٨ جنيها في السنة والعامل عن ٣٣٦ جنيها في السنة وخريج الثانوية العامة ٥١٠ جنيهات في السنة كان النميري يخصص ٢٧ الف جنيه مرتبا وبدلات لشخصه في السنة، معفية من الضرائب وقابلة للزيادة وليس للنقصان . واحتفظ النميري لكبار موظفيه وضباطه بحد ادنى يقارب ثلاثة آلاف جنيه سنويا خلال الاعوام العشرة من حكمه . وفي كل الهزات التي أصابت الانتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار ، خرج كبار الرأسماليين المحليين والاجانب باعلى نسب الارباح والفوائد . وتلك هي النتيجة الطبيعية لسيطرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودوائر الاستعمار الحديث على الاقتصاد السوداني .

وقد كان لزيادة الاسعار اخطارها المدمرة على ٨٥ في المئة من سكان السودان خارج القطاع الحديث وعلاقات الاجور والمرتبات ، وخارج السعر « القانوني » . ففي « دارفور » و « كردفان » والجنوب يباع السكر بستين قرشا وفي الشمالية باربعين قرشا دون احتساب الزيادات الاخيرة ، التي ستؤدي اذا ما طبقت — وهذا وارد جدا — الى مضاعفات مريعة في حياة فقراء وصغار المزارعين والعمال الزراعيين والرعاة والحرفيين وصغار المنتجين .

هذه الحقائق وغيرها ليست خافية على الجماهير . وقد اكدت حركة الاضرابات النقابية واضرابات الاحتجاج في كثير من المدن ، رغبة الجماهير في النضال ضد تسلط النميري وسياسته المالية الاقتصادية .

ولقد دعت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الى وقفة جادة تستشعر فيها كل القوى والاحزاب السياسية مسؤوليتها ودورها ، خاصة « تلك القيادات التي قبلت المصالحة وقدمت للسلطة غطاء سياسيا جعلها تستهتر بهذا المستوى الفظ بلقمة عيش الجماهير » .

ودعت اللجنة الى اتخاذ مواقف حازمة من جانب قيادات النقابات بين العمال والموظفين والمهنيين والمعلمين ، ونعبئة العاملين للاحتجاج النشط بالمعارض والاعتصام والتظاهر والاضراب .

وبقول البيان الصادر عن الحزب الشيوعي السوداني ان « حكومة نميلي دم الشعب وتقطع لقمة العيش من الاطفال غير حديرة بالبقاء . وحياة قوامها الخضوع للمهانة والاذلال خير منها الموت » .

ويختتم البيان بالقول : « ان شعبنا صانع الاستقلال ومفجر اوكتوبر ، اكبر واعز من ان يحتقره السفاح نميري » .

■

من الصادق ؟!

ادعى عبدالعزيز الرواس وزير الاعلام في نظام السلطان قابوس الديكتاتوري انه « ليس هناك أي وجود لقوات مصرية أو أجنبية على أراضي سلطنة عمان » . كما نفى أن تكون بلاده « قد طلبت تزويدها بقوات مسلحة أجنبية » . هذا الكلام قاله الوزير المذكور يوم العاشر من هذا الشهر في المنامة عاصمة البحرين .

كما ادعى الوزير ان الوضع في ظفار أصبح مستقرا جدا !! وان « المنطقة تحولت من ساحة حرب الى ساحة بناء وسلام » ؟؟

في وقت سابق من هذا العام (حزيران ١٩٧٩) أعلن قابوس في مقابلة أجريها معه مجلة « التايم » الاميركية ان « السادات سيسهل لنا من دون تردد مساعده عسكرية ». رغم انه سبق وأعلن في نيسان بانه لا يحتاج الى دعم خارجي لان قواته لديها القدرة الكافية .. بينما يؤكد في مقابلته الاخيرة بانه بحاجة الى هذا الدعم .

في نفس الوقت تناقلت الوكالات خبر قيام جيش التحرير الشعبي التابع للجبهة الشعبية لتحرير عمان بثلاث عمليات عسكرية ضخمة في منطقة ظفار اضطر أجهزة اعلام السلطان قابوس اثرها الى الاعتراف بمقتل ضابطين أحدهما انكليزي برتبة « ميجر » والاخر بلوشي الجنسية برتبة ملازم أول . كذلك أكدت كل وكالات الانباء والصحف العالمية وصول قوات مصرية لسلطنة عمان .

هل آن للجماهير أن تعرف الحقيقة وأن تفك أجهزة الاعلام العربية الرسمية وغير الرسمية حصارها الاعلامي المفروض على نضالات الجبهة الشعبية لتحرير عمان ضد نظام قابوس الذي وقف في قمة بغداد مدافعا عن اتفاقات كامب ديفيد ؟